



تقرير اليمن

لشهرَي يونيو ويوليو/ حَزيران و تموز 2023

صيف محموم يُعكر صفو الحكومة مع
تصاعد حدة التوترات

لشهرَي يونيو ويوليو/ حَزيران و تموز 2023



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

رجلان يجلسان على الرصيف قرب ميناء المعلا في عدن، تاريخ 5 يوليو/ تموز 2023 //
صورة لمركز صنعاء بعدسة راجح العمري

1	تقرير اليمن
6	التطورات السياسية
6	توتر العلاقات السعودية الإماراتية يصل ذروته في حضرموت
8	جمود في المحادثات السعودية الحوثية
8	الإعلان عن منحة سعودية جديدة بعد موجة احتجاجات الصيف
9	بدء عمليات إنقاذ خزان صافر العائم بعد طول انتظار
10	تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
11	التطورات العسكرية
11	توتر قبلي وتحشيد عسكري في محافظة الجوف
12	عودة اشتعال جبهات شهدت هدوءاً واستمرار القتال على جبهات أخرى
13	الحوثيون ينشرون دوريات لتأمين سواحل الحديدة
13	تشديد الإجراءات الأمنية في تعز على وقع موجة اغتيالات
14	الحوثيون يُجرون مناورات عسكرية
14	التطورات العسكرية الأخرى
16	التطورات الاقتصادية
16	السعودية تعلن دعماً مالياً جديداً لليمن بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي
17	البنك المركزي في عدن: تسهيل الدفعة الثانية من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي
17	الرياض تعلن حزمة مشاريع و برامج تنموية ضخمة في حضرموت
17	تراجع قيمة الريال قبل انتعاشه مجدداً عقب إعلان المنحة السعودية
19	انقطاعات التيار الكهربائي تُوَجَّح الاحتجاجات وسط تبادل الاتهامات
20	في خضم أزمة الطاقة.. المجلس الانتقالي الجنوبي يهدد بإعلان الإدارة الذاتية
20	محكمة عدن تقضي بعدم قانونية الرسوم المفروضة على شاحنات النقل
21	نواب يعترضون على بيع بوابة الاتصالات الدولية (عدن نت)
21	ميناء رأس عيسى الخاضع لسيطرة الحوثيين يستقبل أول شحنة من الغاز المنزلي
22	سلطات الحوثيين تُخفِّض أسعار الوقود والغاز
22	سلطات صنعاء تعلن خفض تعرفه الكهرباء
22	عناصر حوثية تقتحم مقر الغرفة التجارية بصنعاء وتُشَمَّع عشرات المحلات
23	صدور حكم قضائي بحق مجموعة متهمه بقضية احتيالي في صنعاء
23	الحوثيون يوجهون بصرف نصف راتب شهر لموظفي القطاع العام
23	سلطات صنعاء تعلن مقاطعة البضائع السويدية
24	برنامج الأغذية العالمي يعلن نيته تعليق برنامج الوقاية من سوء التغذية

هيمنت التوترات في معسكر التحالف الذي تقوده السعودية على المشهد السياسي طوال فترة الصيف، في ظل التنافس بين السعودية والإمارات الذي يستمر في إضعاف موقف الحكومة المعترف بها دوليًا. تُعد محافظة حضرموت الشاسعة شرقي اليمن التي تشترك بحدودها مع السعودية ساحة هذا التنافس في المشهد الراهن، حيث شهدت موجات من الاضطرابات السياسية والعسكرية. من جهة أخرى، شهدت محادثات السعودية مع جماعة الحوثيين (أنصار الله) جمودًا في الأسابيع الماضية على ضوء استمرار نقاط خلافية حول بعض الملفات منها وضع المملكة كطرف في الحرب و سداد رواتب موظفي القطاع العام.

هذا الجمود في المحادثات قد يكون السبب الذي دفع السعودية للإعلان عن دعم مالي جديد للحكومة بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما ساعد جزئيًا في انتشار الحكومة من أزمته المالية عقب تراجع إيراداتها نتيجة الحصار الفعلي المفروض من الحوثيين على صادرات النفط والغاز، والنقص الحاد في إمدادات الوقود الذي أدى إلى أزمة كهرباء مع خروج العديد من محطات توليد الطاقة عن الخدمة. ومع تفاقم سوء الوضع في ظل استمرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة خلال أكثر فصول السنة حرارة وتراجع قيمة الريال اليمني، اندلعت احتجاجات وسط تبادل الاتهامات بين الأطراف السياسية.

تعدّ محادثات السلام قد يُنذر أيضًا بموجات جديدة من العنف، مع نشر قوات الحوثيين قواتها بكثافة على حدود مأرب وتجدد طموحاتها بالاستيلاء على المدينة وحقول النفط فيها. من جهة أخرى، شهدت المحافظة مناورات عسكرية نفذها الحوثيون بحضور قيادات عسكرية بارزة إلى جانب مراقبين أجانب. كما امتدت التوترات إلى ساحل البحر الأحمر حيث عزّز الحوثيون وجود قواتهم البحرية على الجزر القريبة من ممرات الملاحة الدولية، في حين نقلت مختلف القوات الموالية للحكومة تنافسها إلى السواحل حيث تتنافس على إنشاء قواعد بالقرب من مضيق باب المندب الاستراتيجي.



بدء عمليات نقل النفط من خزان صافر قبالة ميناء رأس عيسى في الحديدة إلى ناقلة (نوتিকা) البديلة والتي أعيد تسميتها بـ «اليمن» ، تاريخ 22 يوليو / تموز 2022 // صورة لمرکز صنعاء

التطورات السياسية

توتر العلاقات السعودية الإماراتية يصل ذروته في حضرموت

برز الخلاف المتصاعد بين السعودية وشريكها في التحالف، الإمارات، إلى العلن خلال الأسابيع الأخيرة، بعد نشر صحيفة وول ستريت جورنال تقريرًا أشارت فيه إلى أن ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي محمد بن سلمان، فاجأ الصحفيين في إحاطة غير رسمية بقوله إن «الإمارات طعننا في الظهر»، مُبديًا استعداداه لاتخاذ إجراءات عقابية ضد منافسته الخليجية. هذا التدهور في علاقات الدولتين الشريكتين في التحالف سيكون له عواقب وخيمة على اليمن، في ظل التنافس بين الجماعات المدعومة من الدولتين والتي أصبحت سمة من سمات الصراع في اليمن منذ عام 2018 بعد تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً -والممثل برئيسه في مجلس القيادة الرئاسي -الذي يسيطر على مساحات شاسعة من جغرافيا الجنوب، بما في ذلك العاصمة المؤقتة عدن.

وتُعد محافظة حضرموت الشاسعة شرقي اليمن رقعة التنافس الحالي، حيث حاول المجلس الانتقالي توسيع نفوذه إلى المحافظة في إطار مشروعه الهادف إلى تعزيز سيطرته على مناطق دولة الجنوب سابقًا؛ عبر إرسال قوات إضافية إلى عاصمة المحافظة «المكلا» والتحريض ضد القوات العسكرية الموالية للإصلاح المدعومة من السعودية والمتمركزة في وادي حضرموت. يُعد حزب الإصلاح هدفًا رئيسيًا لدولة الإمارات بسبب علاقاته بجماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبرها الإمارات تهديدًا إقليميًا ومحليًا لنظام حُكمها.

إلا أن تحركات المجلس الانتقالي لم تمر مرور الكرام، حيث أرسل حزب الإصلاح تعزيزات إلى المحافظة، وأصبح الدور السعودي في إحباط محاولات المجلس الانتقالي للسيطرة على المحافظة أكثر نشاطًا للأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها حضرموت لدى السعودية كونها تشترك معها في شريط حدودي طويل. وعلى ضوءه، دعا السعوديون عددًا من الشخصيات السياسية والقبلية الحضرية النافذة إلى الرياض للتشاور مع المحافظ مبخوت بن ماضي، بعد فشل رئيس المجلس الانتقالي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي، في إقناعهم بعدم الذهاب. تمخض عن الاجتماع الإعلان عن تشكيل «مجلس حضرموت الوطني» المدعوم من السعودية إلى جانب حزمة من المشاريع والبرامج التنموية في المحافظة، ودعم صريح لسلطة المحافظة لإدارة شؤونها الداخلية. كما كان متوقعًا، فُوبل الإعلان بمعارضة من الجماعات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتزامنًا مع المبادرة،¹ رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي حضرموت للمرة الأولى منذ توليه منصبه في نيسان/ أبريل 2022، حيث ألقى كلمة في 25 يونيو/حزيران أمام قيادات السلطة المحلية بمدينة المكلا **متعهدًا** بمنح الحضرم

الإدارة الذاتية لتولي الشؤون المالية والإدارية والأمنية للمحافظة. وبالتنسيق مع الزيارة، **تعهد** البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بتقديم 320 مليون دولار أمريكي لتمويل 20 مشروعًا تنمويًا، بما في ذلك إنشاء وتجهيز مستشفى الجامعة ومركز السرطان بجامعة حضرموت، وبناء طرق جديدة ومحطة لتوليد الكهرباء تُربط بشبكة الكهرباء السعودية.

مضت السعودية قُدماً في مساعيها لإضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الجديدة، حيث كلفت المجلس المكوّن من تسعة أعضاء بقيادة وزير النقل السابق بدر باسلمة بوضع لوائحه الداخلية في غضون شهرين قبل انعقاد جمعياته العامة. تلقى كل من باسلمة وابن ماضي دعماً مالياً من السعوديين لاستكمال المخطط، حيث ورد أن الأول قبل 30 مليون ريال سعودي، وبالفعل نجح باسلمة في ضمّ شخصيتين سياسيتين بارزتين في حضرموت: نائب رئيس البرلمان محسن باصرة (المحسوب على حزب الإصلاح) وعمرو بن حبريش (رئيس مؤتمر حضرموت الجامع)، إلا أن باسلمة قد يحتاج أيضاً إلى ضم أحمد عبيد بن دغر (رئيس مجلس الشورى ورئيس الوزراء السابق)، وخالد بحاح (الذي سبق بن دغر في تولي منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس السابق عبدربه منصور هادي). في 24 تموز/يوليو، دُعي القادة السياسيون الحضارم مجدداً إلى الرياض وكان المُلفت هذه المرة دعوة فرج البحسني (عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ حضرموت السابق الذي عُيّن مؤخراً نائباً لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي)، إلى جانب زميله في مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي الملقب بـ «أبو زرعة» قائد ألبية العمالة المدعومة إماراتياً والذي انضم مؤخراً إلى المجلس الانتقالي الجنوبي)، علماً أن نجاح المجلس الانتقالي في استقطاب هاتين الشخصيتين كانت بمثابة مفاجأة وأثارت غضب السعودية حسب التقارير.

نجح هذا الدعم للإدارة الذاتية بحضرموت في جذب اهتمام المحافظات الأخرى، في إطار مساعي السلطات السعودية استقطاب شخصيات من محافظتي المهرة وشبوة لمشاريع مماثلة. ويمكن اعتبار هذه الحملة كمحاولة لمعالجة الآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن الإطاحة بالرئيس السابق هادي، حيث أدى انهيار شبكة حلفائه في المحافظات الجنوبية إلى خلق فراغ سياسي استغله المجلس الانتقالي لمحاولة فرض نفوذه. حالياً، تخشى الإمارات أن يصبح مجلس حضرموت الوطني نموذجاً ناجحاً قد يحرمها من النفوذ الذي ظنت أنها اكتسبته من خلال دعمها للمجلس الانتقالي. ورداً على ذلك، سعى الإماراتيون إلى حل مشكلة التنافس بين المجلس الانتقالي والجماعات الأخرى المدعومة منها، بما في ذلك قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح وألوية العمالة.

في هذا الصدد، أعربت الحكومات الغربية عن انزعاجها من التحريض المُمارس من قبل المجلس الانتقالي، لا سيما تهديده بوقف توريد الإيرادات إلى البنك المركزي في عدن، كونه يزعم استقرار مجلس القيادة الرئاسي ويقوّض سلطته. هذا دفع الانتقالي إلى تخفيف نبرته بحثاً عن الدعم الدولي، حيث **صرّح** رئيسه عيدروس الزبيدي في 22 يونيو/حزيران خلال جلسة نقاش نظمها المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) في لندن، أن أعضاء مجلس القيادة الرئاسي مُتحدّون في مواجهة جماعة الحوثيين (أنصار الله) ومعالجة التحديات الاقتصادية، مشيراً إلى أن المجلس الانتقالي لن يسعى إلى استعادة دولة الجنوب إلا من خلال الوسائل السلمية. لكن يبدو أن الزيارة جاءت في إطار مساعي الانتقالي إلى إقناع الحكومات الغربية بأن إحياء وإقامة دولة جنوب مستقلة تأتي خطوة طبيعية في ظل وجود دولة للحوثيين تحكّم الشمال حالياً بحكم الأمر الواقع، وهو ما يمكن استدلاله من **تصريحه** لصحيفة الغارديان «الواقع الجديد هو أن الحوثيين يسيطرون على الشمال والمجلس الانتقالي يحكم الجنوب». كما أُتيح له الفرصة لنقل هذه الرسالة إلى الحكومة البريطانية من خلال اجتماعه بوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة «طارق أحمد». توجّه بعدها الزبيدي إلى الرياض ومن ثم إلى الإمارات حيث التقى السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجين قبل أن يعود إلى عدن في 21 يوليو/تموز. وبحسب المعطيات، لا يُستبعد أن يشتد التنافس السياسي بينه ورئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في سبتمبر/أيلول المقبل حيث من المتوقع أن يحضر كلاهما الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

من غير المرجح أن يهدأ التنافس السياسي في حضرموت، حيث انتهت **مظاهرة** نظمها المجلس الانتقالي في 7 يوليو/تموز لإحياء ذكرى انتهاء الحرب الأهلية عام 1994 باندلاع اشتباكات في سيئون بعد محاولة رجال قبيلة آل كثير إنزال أعلام وشعارات الانتقالي من أسوار قصر السلطان الكثيري مما أوقع عدداً من الإصابات. وزعم **بيان** صادر عن القبيلة أن المجلس خرق اتفاقاً بعدم استغلال القصر لأغراض سياسية، بينما **صوّر** المجلس الحادث من جهته على أنه هجوم نظمته حزب الإصلاح بقيادة قوات المنطقة العسكرية الأولى. لاحقاً، منعت قوات الأمن التابعة للإصلاح في سيئون مظاهرات نظمها أعضاء المكوّن المعروف باسم «شباب الغضب» الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي أمام القصر. هذه الحوادث ما هي إلا نموذج للتحريض السياسي الذي هيمن على المشهد في حضرموت منذ العام الماضي، والذي يتوقع أن تتصاعد حدته مع تدهور العلاقات السعودية الإماراتية، والدور السعودي الآخذ في التوسع بالمحافظة.

جمود في المحادثات السعودية الحوثية

يتناقض النشاط السعودي المتنامي في حضرموت بشكل صارخ مع المفاوضات الجارية مع جماعة الحوثيين، التي بدأ وكأنها شهدت جمودًا نتيجة ملفات رئيسية عالقة تشمل: خلاف حول صيغة سداد رواتب موظفي القطاع العام، وخلاف على تعريف وضع السعودية كوسيط وليس طرفًا في الصراع. يُصر الحوثيون على سداد الرواتب، بما في ذلك رواتب أفرادهم العسكريين والأمنيين، من العائدات النفطية الخاصة بالحكومة، وهي مطالب **أجهضت** مساعي تجديد الهدنة (التي توسطت فيها الأمم المتحدة) في بداية أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي وظل موضع خلاف في المحادثات. كما برزت مسألة توصيف الانخراط السعودي أكثر استعصاء للحل، كون الاعتراف بوضع السعودية كطرف في الحرب هو بمثابة لعنة تطارد الحكومة السعودية وستؤصمها كطرف خاسر في الصراع في وقت يحاول السعوديون توسيع نفوذهم الإقليمي والعالمي.

الجمود في المحادثات الحوثية السعودية لم يغير بعد موقف الأخيرة الحالي المبني على سياسة التكتيف، حيث أفادت **تقارير** عن أداء قيادات حوثية -قيل بأنها ضمت القائد العسكري يحيى عبدالله الرزامي، وكبير مفاوضي الجماعة في مسقط محمد عبدالسلام، والسياسي المخضرم صالح هبرة، ومحمد عبدالعظيم الحوثي -مناسك الحج لأول مرة منذ اندلاع الحرب. وقد أعطت هذه الزيارة إلى مكة المكرمة انطباعًا بأن العلاقات بين السعودية والحوثيين بعيدة كل البعد عن حافة الانهيار رغم الجمود في المفاوضات، وأكدت مصادر في السعودية أن شخصيات حوثية بارزة، بما في ذلك الرزامي وعبدالسلام -المقربان من زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي -أجروا نقاشات سرية مع كبار المسؤولين في الرياض (يمن فيهم وزير الدفاع خالد بن سلمان) على مدى ثمانية أيام بعد عيد الأضحى، إلا أن المحادثات انتهت دون إحراز أي تقدم.

سيناريو فشل المحادثات السعودية الحوثية في استعادة زخمها قد يعني تجدد المعارك القتالية في مأرب (انظر قسم التطورات العسكرية) مع مواصلة جماعة الحوثيين تحشيد قواتها على الخطوط الأمامية بمأرب، التي بلغت أعدادهم نحو 30 ألف مقاتل حسب ما أشارت إليه مصادر، وهو أكبر عدد منذ إعلان الهدنة العام الماضي. حتى الآن، لا يوجد ما يشير إلى الكيفية التي تعتمدها السعودية الرد حال استؤنف القتال، أو ما إذا كان التحالف سيستأنف الغارات الجوية التي كانت محورية في الدفاع عن السهول الصحراوية على مشارف مدينة مأرب. تكمن أهمية مأرب بالنسبة للحوثيين في حقول النفط والغاز التي ستوفر مصدر دخل تشتد حاجة الجماعة إليه، وهو ما دفع الأخيرة إلى إنفاق موارد هائلة في محاولتهم الاستيلاء على المنطقة بين أوائل عام 2020 وأواخر عام 2021. لم يتوقف الهجوم الحوثي إلا بتدخل ألية العمالة المدعومة من الإمارات، التي شنت هجومًا مضادًا شكّلت معها الخطوط الأمامية القائمة الحالية.

الإعلان عن منحة سعودية جديدة بعد موجة احتجاجات الصيف

في 1 أغسطس/آب، أعلنت السعودية دعمًا ماليًا طال انتظاره للحكومة المعترف بها دوليًا، بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي لتمويل الموازنة العامة ودعم قيمة الريال اليمني (انظر قسم التطورات الاقتصادية). وفي هذا السياق، صرّح السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر أنه سيُفرج عن الدفعة الأولى من المنحة الجديدة في 2 أغسطس/آب، البالغة نحو 250 مليون دولار أمريكي حسب ما أفادت به مصادر إعلامية. من جانبهم، صرّح مسؤولون حكوميون أن استخدام المنحة الجديدة سيُكون لتمويل ميزانية الحكومة، والتعويض عن التراجع الكبير في الإيرادات العامة (في أعقاب استهداف جماعة الحوثيين البنية التحتية لموانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت بالطائرات المسيّرة والصواريخ خريف العام الماضي)، ولتغطية النفقات الأساسية (بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام واحتياجات الوقود لمحطات توليد الطاقة في مناطق سيطرة الحكومة). كما سيساعد الدعم المالي الجديد على تحقيق الاستقرار في سوق صرف العملة المحلية وضمان مواصلة عقد المزادات الأسبوعية لبيع العملة الأجنبية التي تهدف لتغطية الاحتياجات التمويلية لاستيراد السلع الأساسية.

وجاء الإعلان عن الدعم المالي بعد طول انتظار وفترة صعبة مرت بها الحكومة الصيف الماضي، اضطرت معها إلى تعليق الخدمات العامة، بما في ذلك إمدادات الكهرباء، بسبب نقص التمويل. تفاقم الوضع مع نفاذ احتياطي النقد الأجنبي، مما أجبر الحكومة أيضًا على تعليق المزادات الأسبوعية التي كانت تُعقد لتمويل استيراد السلع الأساسية (بما في ذلك المواد الغذائية). كما تراجعت قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة، حيث تم **تداوله** عند أدنى مستوى بلغ 1,500 ريال لكل دولار. تلقت الإيرادات الحكومية -المتعثرة أساسًا نتيجة الحصار الحوثي الفعال على صادرات النفط ومساعي الجماعة الحثيثة لإعادة توجيه الواردات إلى ميناء الجديدة -ضربة موجعة أخرى بعد حظر سلطات الحوثيين تدفق أسطوانات الغاز المنزلي المنتج محليًا إلى مناطق سيطرتهم، والاعتماد على الغاز **المستورد**.

مع عجز الحكومة على تحمل تكاليف الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، تفاقمت وتيرة انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء المناطق الجنوبية ولفترات طويلة، وساهم استخدام وقود بديل رديء الجودة في تلوث الهواء. على ضوءه، خرجت العديد من محطات توليد الطاقة المحلية عن الخدمة تمامًا، وقضى السكان أشهر الصيف الحارة بلا كهرباء. أثارت هذه الأزمة موجة احتجاجات في شوارع عدن وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، تزامنت مع تبادل الاتهامات بين الأطراف السياسية. في 12 يونيو / حزيران، وجّه محافظ عدن الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي أحمد لملس السلطة المحلية بوقف توريد الإيرادات المالية إلى خزينة الحكومة المركزية احتجاجًا على ما وصفه باستغلال الحكومة لقطاع الكهرباء كأداة **لمعاقبة سكان** العاصمة المؤقتة. هذا الاتهام، الذي اكتسب زخمًا بين قادة المجلس الانتقالي الجنوبي وحلفائهم في المحافظات الجنوبية الأخرى، مثل خطوة تهدد بتقليص مصادر إيرادات الحكومة، وهو ما دفع مكتب رئيس الوزراء للتأكيد بأن الوضع يقع على رأس أولوياته. تراجع لملس لاحقًا عن قراره مشيدًا بجهود الحكومة في التعاطي مع الشواغل التي طرحها، إلا أن ذلك لم يمنع الإدانة الدولية لخطوته التي كشفت عن ضعف موقف الحكومة المركزية.

مع استمرار الأزمة، غادر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى الرياض في 12 يوليو/تموز لحضور اجتماع المجلس وبحث الأزمة. وبحسب مصادر، طلب العليمي إعادة فرض قيود على موانئ الحديد ومطار صنعاء في محاولة لإجبار سلطات الحوثيين على تهدئة الحرب الاقتصادية وتخفيف حصارها الفعلي على صادرات النفط الحكومية. ورغم أن الإعلان عن المنحة السعودية الجديد عزز موقف الحكومة لفترة وجيزة، لم تتمكن بعد من إنعاش مصادر إيراداتها وهو ما يعني استمرار اعتمادها كليًا على هذا النوع من الدعم المالي المتقطع.

لم يغفل المجتمع الدولي عن التطورات المتصاعدة في الحرب الاقتصادية المتنامية، حيث **ذكر** المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غرونديبرغ في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 10 يوليو / تموز أن المعركة الاقتصادية تهدد بإنهاء الهدنة غير الرسمية والهشة والمستمرة منذ انتهاء صلاحية الهدنة الرسمية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. من جهة أخرى، أصدرت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بيانًا مشتركًا أشادوا فيه بالأطراف المتحاربة لالتزامها بشكل عام بالهدنة المنتهية صلاحيتها، لكنهم انتقدوا جماعة الحوثيين على تصعيد الحرب الاقتصادية داعين الأخيرة إلى الامتناع عن أي تصعيد عسكري والانخراط في عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، **محذرين** في الوقت نفسه من أن استئناف المعارك القتالية «سيؤدي إلى عزلهم التام من قبل المجتمع الدولي».

لا تتضح بعد أسباب انتظار السعوديين كل هذا الوقت لتقديم الدعم المالي للحكومة الهشة التي نُصبت في اليمن من غرفة عمليات سعودية، حيث ساهم وقوفهم موقف المتفرج في تأزيم موقف مجلس القيادة الرئاسي على نحو خطير، لا سيما في حال اندلاع أي معارك قتالية على نطاق واسع في مأرب، أو على جبهات أخرى، حيث كانت الحكومة لتجد نفسها في موقف لا تحسد عليه وعاجزة عن دفع رواتب قواتها العسكرية. يُحتمل أن تكون الحكومة السعودية أوقفت دعمها إنعائًا للحوثيين الذين طالبوا مرارًا بتقاسم عائدات النفط والغاز الحكومية، وربما سعيًا إلى تقويض شعبية المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أصبح حاليًا مكونًا رئيسيًا في الحكومة اليمنية واللعب العسكري المهيمن على المشهد في معظم جغرافيا جنوب اليمن. يرد احتمال آخر وهو خلل منهجي في السياسة السعودية: فالسفير السعودي محمد آل جابر هو من يقود سياسة المملكة في اليمن، لكن يُقال إن شخصيات أخرى في وزارة الخارجية واللجنة الخاصة المعنية بالملف اليمني لا توافق على استراتيجيته بالامتناع عن التدخل.

بدء عمليات إنقاذ خزان صافر العائم بعد طول انتظار

أعلنت الأمم المتحدة في 25 يوليو/تموز بدء عملية نقل 1.14 مليون برميل من النفط المخزن في الناقل المتهالكة «صافر» الراسية قبالة سواحل الجديدة. سلّم مسؤولو الأمم المتحدة السفينة البديلة (التي أُطلق عليها تسمية «اليمن») في 17 يوليو / تموز إلى الحوثيين، وبعدها بأسبوع وافق الحوثيون على بدء عملية التفريغ. في هذا السياق نوّه المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن ديفيد غريسلي بأن العملية ستستغرق ما بين أسبوعين وشهر، ووجود **عجز** بنحو 20 مليون دولار أمريكي من إجمالي **تكلفة** استكمال العملية البالغة 143 مليون دولار.

جاءت عملية الإنقاذ في إطار مساعي تجنب مخاطر تفكك أو انفجار الناقل «صافر» وتسرب كميات هائلة من النفط في البحر الأحمر، مما قد يعطل ممرات الشحن الدولية ويتسبب بكارثة بيئية، علمًا أن الناقل المتهالكة والراسية قبالة سواحل الجديدة منذ ثمانينيات القرن العشرين لم يجر صيانتها منذ اندلاع الحرب عام 2015. لا يتضح بعد تفاصيل الصفقة بين الأمم المتحدة وسلطات الحوثيين، حيث لم تطلع الحكومة المعترف بها دوليًا على سير المفاوضات.

في 1 أغسطس/ آب، أعلنت الأمم المتحدة نقل أكثر من نصف كمية النفط الخام من صافر إلى الناقل البديلة، إلا أن عددًا من التساؤلات ظلت مطروحة حيث لا يتضح بعد كيف سيتم التصرف بالنفط المُفترغ من خزان صافر، والذي يُقدر قيمته بنحو 80 مليون دولار أمريكي، لكن لا يُستبعد أن يطالب به طرفا الصراع. أكدت وسائل إعلام حوثية أن الجماعة ستحتفظ بملكية الناقل البديلة، على الرغم من أن المسؤولين أشاروا إلى أن أنها ناقلة قديمة كذلك مما يهدد بمزيد من المشاكل في حال إهمال صيانتها. أما بالنسبة لمصير ناقلة صافر العائم فيبقى من غير الواضح ما إذا كان سيتم تفكيكها أو ترميمها، ومن الجهة التي قد تتولى ذلك.

تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في العاشر من يوليو/ تموز على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها) لمدة عام آخر. تتمحور مهام البعثة في وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة ودعم عمليات إزالة الألغام في مدينة الحديدة، إلا أن تأثيرها على الأرض كان محدودًا. فرغم الإشادة بأدائها (وقت نشرها) في تأمين نقطة دخول للمساعدات الإنسانية الضرورية، تمكن الحوثيون من استعادة المدينة والمناطق المحيطة بها ووضع أيديهم على الميناء الذي أصبح أداة فعلية لممارسة ضغوط اقتصادية على الحكومة المعترف بها دوليًا.



دورية لقوات الأمن قرب مدينة التربة بمحافظة تعز وهي تطارد المشتبه بهم في اغتيال مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي في تعز «مؤيد حميدي» ، تاريخ 23 يوليو/تموز 2023 // صورة مركز صنعاء بعبسة أحمد الياشا

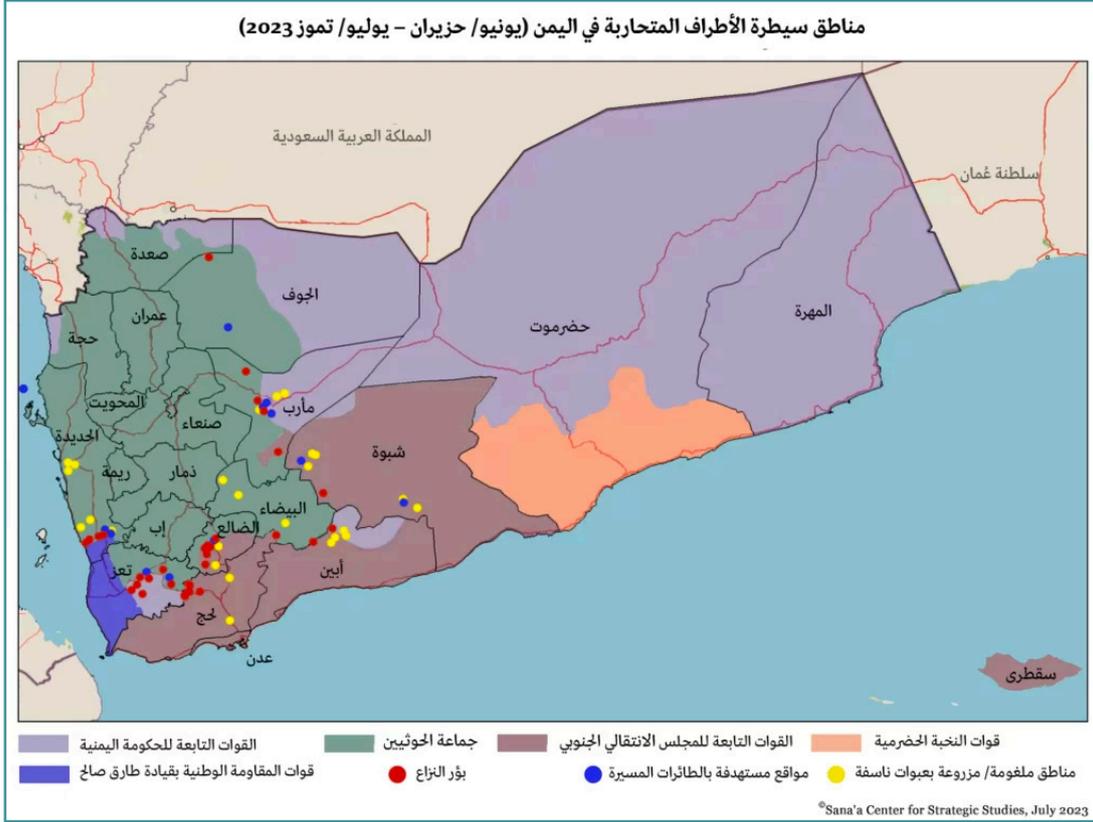
التطورات العسكرية

توتر قبلي وتحشيد عسكري في محافظة الجوف

تصاعدت حدة التوترات في المنطقة الممتدة على حدود محافظتي الجوف ومأرب خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/حزيران وأوائل شهر يوليو/تموز، حيث اشتبكت قوات الحوثيين مع مقاتلين قبليين في محاولة لتحسين المنطقة. وعلى إثر اشتباكات مع القوات الموالية للحكومة في 11 يونيو/حزيران على عدة جبهات في مديرية الحزم شرقي المحافظة وتحديداً مناطق الريان وشهلا والنضود والجدافر، توجّهت تعزيزات كبيرة من المقاتلين الحوثيين إلى معسكرات جديدة في منطقة بير المرازيق المجاورة في 17 يونيو/حزيران، وفقاً لما أفاد به مدير أمن الجوف الموالي للحكومة وعناصر عسكرية وأمنية موالية للحكومة وأحد الشيوخ القبليين. كما وصلت تعزيزات أخرى إلى منطقة الجدافر المجاورة في 20 يونيو/حزيران. في اليوم نفسه، لقي أحد أبرز مقاتلي قبيلة دهم «حسن ناجي نسيم» مصرعه على يد قناص حوثي.

بلغت التوترات بين الحوثيين وقبائل بني نوف مستوى آخر حين لقي قائد محور المرازيق الموالي للحوثيين، أبو عقيل المطري **مصرعه** في 16 يوليو/تموز على يد مسلحين من قبائل بني نوف، بمديرية السيل شرق مديرية الحزم، ما أدى إلى اندلاع سلسلة من الاشتباكات والتحشيد العسكري الذي ما يزال مستمراً. جاء مقتل المطري -الذي قيل إنه حدث عن طريق الخطأ- بعد قطع رجال قبائل بني نوف الطريق الرئيسي شرق مديرية الحزم مطالبين الحوثيين بالإفراج عن أحد رجالهم اعثقل مؤخراً. ورداً على مقتل المطري، أرسل القادة الحوثيين مئات العناصر إلى مناطق قبائل بني نوف، رافضين رفع الحصار حتى بعد تسليم القاتل نفسه. امتدت تبعات الحادثة إلى مدينة صنعاء حيث **نشرت** قوات الحوثيين في 25 يوليو/تموز مركبات مدرعة في عدة شوارع، وذلك بعد نشر قائد قوات النجدة في محافظة صنعاء نعمان المطري -المُكنى أبو رداد الجاهلي- عشرات المركبات العسكرية المُحملة بالمقاتلين في الجوف انتقاماً لمقتل قريبه **دون علم** القيادات الحوثية الأخرى.

في 26 يوليو/تموز، حاصرت قوات الحوثيين منطقتي الحيفة والقوز الواقعتين في مديرية خراب المراشي على طول حدود الجوف الغربية مع صعدة، مستغلة نزاعاً حول الأراضي بين قبائل «ذو محمد» و«دوم» و«سفيان» وفقاً لما أفاد به مدير المديرية الموالي للحكومة وأحد الشيوخ القبليين من المناطق المحاصرة. ورداً على ذلك، عُقد مشايخ القبائل من مختلف مناطق الجوف سلسلة تجمّعات في 16 و27 و29 يوليو/تموز لبحث الوضع في مديرتي الحزم وخراب المراشي، وفقاً لمصادر قبلية وزعماء قبائل حضروا التجمّعات المشار إليها. في آخر تجمّع لهم في منطقة الريان الخاضعة لسيطرة الحكومة (شرق مديرية الحزم)، أصدر زعماء القبائل بياناً دعوا فيه القبائل إلى توحيد الصفوف لمنع مزيد من الزحف الحوثي، وجمع التبرعات لدعم أبناء قبائل دهم في مناطق سيطرة الحوثيين.



عودة اشتعال جبهات شهدت هدوءاً واستمرار القتال على جبهات أخرى

استمرت الاشتباكات الخفيفة على جبهات في محافظات أبين والبيضاء وشبوة ولحج خلال شهر يونيو/حزيران، قبل أن تتصاعد حدتها خلال شهر يوليو/تموز وتزايد الخسائر البشرية بحلول منتصف الشهر. كما اندلعت اشتباكات في 24 يوليو/ تموز بين مقاتلين حوثيين وعناصر من قوات دفاع شبوة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي على جبهة عقبة أمقوة على الحدود بين مديرية مرخا العليا في شبوة ومديرية مسورة في البيضاء، وذلك بعد حوالي شهرين من التهدئة شهدتها المنطقة منذ 1 يونيو/حزيران، وفقاً لمصدر عسكري تابع للمجلس الانتقالي الجنوبي.

من جهة أخرى، كثف تنظيم القاعدة هجماته على العناصر التابعة للمجلس الانتقالي في لحج وأبين وشبوة، من خلال المدهامات والقنابل المزروعة على جوانب الطرق والقصف بالطائرات المسيّرة. تركزت هذه الهجمات تحديداً على عناصر من قوات دفاع شبوة المتمركزة في منطقة المصينة بمديرية الصعيد جنوب شبوة، وعناصر من اللواءين الثاني والسادس دعم وإسناد التابعين للمجلس الانتقالي المتمركزين في وادي عُمران بمديرية مودية بأبين، وهي المنطقة التي تنتشر فيها القوات الموالية للمجلس الانتقالي في إطار حملة سهام الشرق التي يشنها المجلس تحت شعار مكافحة الإرهاب. على مدار شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، قتل مسلحو القاعدة ما لا يقل عن أربعة جنود تابعين للمجلس الانتقالي وأصابوا 13 آخرين، كما واصل التنظيم شن هجمات بالطائرات المسيّرة (منذ استخدامها للمرة الأولى في مايو/أيار) حيث نفذت غارات في 12 و14 و26 يونيو/حزيران و4 يوليو/تموز. من جانب آخر، داهمت عناصر التنظيم عناصر مكافحة الإرهاب في وادي عُمران بتاريخ 31 يوليو/تموز، مما أسفر عن مقتل خمسة جنود تابعين للمجلس الانتقالي وإصابة أربعة آخرين، وزعم التنظيم تمكّنه من الاستيلاء على سيارة عسكرية ودراجة نارية وأسلحة مختلفة.

في محافظة أبين، واصلت قوات الحوثيين الاشتباك مع قوات المقاومة الجنوبية في جبهة عقبة ثرة، على طول الحدود بين مديرية مكيراس جنوبي البيضاء ومديرية لودر شمالي أبين، فضلاً عن وقوع اشتباكات على جبهة عقبة الحلحل القريبة. أما في محافظة لحج، فقد اشتبكت قوات الحوثيين بشكل متواصل مع القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في جبهات حمالة وحوامرة في مديرية القبيطة المتاخمة لتعز، وكذلك على طول الجبهات بين مديرية الحد (بما في ذلك منطقة الهباج) ومنطقة آل برمان الواقعة قرب الحدود بين مديرية الحد في لحج ومديرية الزاهر بالبيضاء، وفقاً لما أفاد به مصدر عسكري تابع للمجلس الانتقالي الجنوبي.

من جهة أخرى، شهدت محافظة الضالع اشتباكات عنيفة في منتصف يوليو/ تموز الماضي، مع وقوع خسائر بشرية في منطقتي الفاخر وباب غلق شمال غرب مديرية قعطبة، ومنطقتي الجب وبتار (في حجر) شمال غرب مديرية الضالع. هذا وتستمر معاناة المدنيين جراء المعارك القتالية، حيث اعتقلت قوات الحوثيين في 7 يوليو/ تموز 17 مدنيًا بعد مدهمة عشرات المنازل في عدة قرى جنوب مديرية دمت شمالي الضالع، وفقًا لمصادر قبلية.

الحوثيون ينشرون دوريات لتأمين سواحل الحديدة

شددت قوات الحوثيين الإجراءات الأمنية قبالة سواحل الحديدة، خاصة على طول ساحل الفازة الممتد من منطقة الحيمة جنوب مديرية التحيتا إلى مديرية الخوخة. في 20 يونيو / حزيران، اشتبكت القوات البحرية الحوثية المتمركزة في الجزء الجنوبي من الساحل مع القوات المشتركة المتمركزة في جزيرة زقر بالقرب من ممر الملاحة الدولية، وهو المرة الأولى التي يشتبك فيها الطرفان على الساحل. في الأسبوع التالي، نشرت قوات الحوثيين دوريات ليلية في المياه الإقليمية على طول الممر الملاحي ومنعت الصيادين من ممارسة أنشطتهم على طول الساحل، وفقًا لما أفاد به صيادون محليون ومصادر عسكرية. في 27 يونيو/ حزيران، اقترب زورقان محملان بأسلحة من إحدى السفن أثناء دخولها ميناء الصليف الخاضع لسيطرة الحوثيين، والواقع قرب جزيرة كمران شمال غرب مديرية الصليف. ووفقًا لصيادين محليين، أجرت السفينة مناورة لتفادي الزورقين قبل العودة إلى الميناء.

كثفت قوات الحوثيين الحراسة المشددة على المنطقة في الأسابيع التالية، حيث لقي رجل مصرعه في 2 يوليو/ تموز على أيدي قوات الحوثيين قبالة ساحل الفازة في مديرية التحيتا بعد أن جرفت المياه قاربه إلى منطقة محظورة بجوار موقع مشروع بناء سري للحوثيين، علمًا أن القوات الحوثية كانت قد سبق وحذرت السكان المحليين من دخول المنطقة وبأنه سيتم التعامل مع كل من يخالف التعليمات بصرامة. كما تم الإبلاغ عن تنفيذ دوريات بحرية في 27 يوليو/ تموز شملت مراقبة سفن تابعة للحوثيين ممر الملاحة الدولية على طول ساحل الفازة. تزامن هذا مع تقارير خاصة أفادت عن نقل صواريخ وطائرات مسيرة من إيران إلى المحافظة، وتصريح علني لرئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط عن عزم الجماعة تطوير ترسانتها العسكرية وإجراء تجارب على جزر البحر الأحمر الخاضعة لسيطرتها. في حين لا يتضح بعد الدافع وراء هذه التحركات، فإن أي مناورات عسكرية على الجزر سيسلط الضوء على قدرة الحوثيين على تهديد ممر الملاحة الدولية.

على صعيد آخر، تصاعدت حدة المعارك القتالية بين عناصر القوات المشتركة والحوثيين على طول عدة جبهات خلال شهر يوليو/تموز، لا سيما في مديرية الجراحي حيث استمرت الاشتباكات لأسبوعين مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود من القوات المشتركة وإصابة 47 آخرين، إلى جانب مقتل خمسة جنود حوثيين وإصابة 23 آخرين.

تشديد الإجراءات الأمنية في تعز على وقع موجة اغتيالات

صعدت قوات الحوثيين القتال في المناطق المحيطة بمدينة تعز، مُنفذة هجمات بالطائرات المسيّرة المحملة بالمتفجرات على مواقع عسكرية تابعة للحكومة في الجبهات الشرقية والغربية، إلى جانب تنفيذ هجمات برية وعمليات قصف على الجبهات الشرقية والشمالية والغربية.

كما اندلعت اشتباكات بين قوات الحوثيين ومحور تعز العسكري الموالي للإصلاح على عدة جبهات حول مدينة تعز، لا سيما غرب المدينة التي شهدت اقتتالاً على طول جبهة معسكر الدفاع الجوي، وجبهة الأحطوب بمديرية جبل حبشي، وفي منطقة المدينة. فضلًا عن ذلك، اندلعت معارك قتالية غرباً في منطقتي الفحيفة (بجبهة حمير) والكدمة في مديرية مقبنة، حيث تم صدّ تقدم الحوثيين على جبهتي عقبة منيف والتشريفات شرق مدينة تعز، وجبهة عصفرة في مديرية التعزية الشمالية، وجبهة العقروود في مديرية المسراخ جنوب المدينة.

على صعيد آخر، شهدت محافظة تعز موجة اغتيالات خلال شهر يوليو/تموز الماضي استهدفت إحداهما الشيخ علي محمد الحيسي -القيادي البارز في حزب الإصلاح- في مديرية المخا بتاريخ 5 يوليو/تموز، وأخرى ضابط قوات الأمن الخاصة صلاح العمراني أمام منزله في الخط الدائري وسط مدينة تعز بتاريخ 10 يوليو/تموز. كما أُغتيل مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي في تعز «مؤيد حميدي» (أردني الجنسية) بتاريخ 21 يوليو/تموز في مدينة التربة جنوب المحافظة (الواقعة قرب الحدود مع لحج)، بعد أقل من شهر على تعيينه واستلامه مهامه. شنت قوات الأمن حملة في الأسابيع التي تلت الحادثة، اعتقلت على ضوئها أكثر من 20 مشتبهًا بهم، علمًا أن حوادث الاغتيالات الثلاثة نُفذت من قبل مسلحين على دراجات نارية.

الحوثيون يُجرون مناورات عسكرية

في إطار مساعيها لتعزيز وجودها العسكري على جبهات مأرب، أجرت قوات الحوثيين مناورات عسكرية كبرى في 26 يونيو/ حزيران شملت تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية وبمروحية من عهد نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، واستعراض طائرات مسيّرة محملة بالمتفجرات إيرانية الصنع، ومركبات مدرعة، وقناصات، ومدافع هاون. لم يُحدّد بالتأكيد موقع التدريبات العسكرية حيث زعم مسؤولون حوثيون أنها جرت في الجوف، بينما أشار مراقبون إلى أنها أجريت في مديرية مجزر بمأرب على الحدود مع محافظة صنعاء. كما أجرى الحوثيون مناورة عسكرية أخرى في 7 يوليو/تموز شرق محافظة صعدة بالقرب من الحدود السعودية.

في 11 يوليو / تموز، أجرت قوات الحوثيين مناورات عسكرية كبيرة في مديرية صرواح غربي مأرب، شملت استعراض مروحية وأسلحة ثقيلة ودبابات، وبحضور مجموعة من كبار القيادات العسكرية الحوثية، بمن فيهم مدير المخابرات العسكرية والقائد الميداني عبدالله الحاكم (المكي أبو علي الحاكم)، والضابط العسكري مبارك المشن الزايدي (من مأرب)، ورئيس هيئة الأركان العامة محمد عبدالكريم الغماري، ووزير الدفاع محمد ناصر العاطفي، وقائد المنطقة العسكرية السادسة التابعة للحوثيين جميل زرعة (الملقب بأبو بدر). أكد شهود عيان لمركز صنعاء وجود شخصيات أجنبية مع القيادات الحوثية خلال المناورات، بينما أشار مسؤولون استخباراتيون تابعون للتحالف الذي تقوده السعودية إلى أنهم كانوا شخصيات إيرانية وعراقية.

تجدد الإشارة إلى أن مراقبين دوليين حذروا مرارًا من التحشيد العسكري واستئناف المعارك القتالية في مأرب، لما سيترتب على ذلك من عواقب وخيمة -سواء كانت سياسية على الأطراف المتحاربة أو إنسانية على المجتمعات المحلية المتضررة من القتال.

التطورات العسكرية الأخرى

2 يونيو/ حزيران: فجّرت قوات الحوثيين منزل الشيخ علي أحمد مبارك الحجازي، قائد مقاومة بني جبر القبلية في منطقة الروضة بمأرب. كما تم الإبلاغ في نفس اليوم عن نشاط عسكري للحوثيين على الجبهات المحيطة بمدينة مأرب، شملت حفر خنادق وتشبيد تحصينات جديدة على جبهتي المشجع والسحيل غرب عاصمة المحافظة، وفقًا لما أفادت به قوات أمنية موالية للحكومة وأحد سكان مديرية صرواح.

6 يونيو/ حزيران: أگد شهود عيان مرور قافلة تعزيزات عسكرية تابعة لقوات درع الوطن قادمة من الحدود السعودية عبر أبين في طريقها إلى عدن. وشوهت قوافل لجنود مدربين من قبل السعودية طوال شهر حزيران/يونيو، يخضعون لإمرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في عدة محافظات، مع نشر عناصر من القوات في مواقع بمحافظة لحج وعدن حسب التقارير.

16 يونيو / حزيران: أفادت تقارير -نقلًا عن أحد السكان المحليين -بدء قوات الحوثيين بتجنيد الأطفال في مديرية ناطع شماليّ البيضاء. وذكرت التقارير أن عملية التجنيد، التي يقودها مشرف أمن مديرية ناطع «أبو طه»، تشمل تسجيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عامًا في دورات ثقافية مدتها ثلاثة أشهر قبل تدريبهم على حمل السلاح ووضعهم عند نقاط التفتيش.

2 يوليو / تموز: أصدرت القوات المسلحة الجنوبية الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي تعميمًا يحظر حمل السلاح في عدن، وتزامن ذلك مع إعلان قوات العاصفة التابعة للانتقالي عن حملة مماثلة أطلقت بعد حادثتي إطلاق نار لقي فيهما مدنيان مصرعهما، أحدهما طفلة تبلغ من العمر 4 سنوات. في 5 يوليو/ تموز، التقى قائد قوات الحزام الأمني في عدن بالقيادات المشرفة على نقاط التفتيش في معسكر الشهيد يحيى الشوبجي بحي النصر في مديرية خور مكسر لمناقشة سير الحملة، وحث المسؤولين على دعم جهود حظر السلاح خلال الأشهر المقبلة.

7 يوليو / تموز: اندلعت اشتباكات خلال مسيرة مؤيدة للمجلس الانتقالي الجنوبي في الساحة المقابلة لقصر سيئون التاريخي بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت (والمعروف أيضًا بسم قصر السلطان الكثيري)، مما أوقع عددًا من الجرحى. نُظمت المسيرة الكبيرة لإحياء ذكرى «يوم الأرض الجنوبية» أي ذكرى سيطرة القوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح على مناطق جنوب اليمن بنهاية الحرب الأهلية عام 1994. واندلعت اشتباكات بين المتظاهرين ومسلحين من قبائل آل كثير بعد إزالة رجال القبيلة أعلام اليمن الجنوبي (سابقًا) وصور قادة المجلس الانتقالي الجنوبي من على أسوار القصر.

29 يوليو / تموز: نطّم رجال قبائل الصبيحة في لحج احتجاجًا مسلحًا ضد انتشار عناصر من قوات المقاومة الوطنية المدعومة إماراتياً قرب منطقة باب المنذب غرب مديرية المضاربة ورأس العارة، وفقًا لما أفادت به مصادر قبلية.

31 يوليو / تموز: أعلنت مجالس المقاومة الشعبية في عدة محافظات **تدشين** المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية المناهض للحوثيين في مدينة مأرب، بقيادة حمود سعيد المخلافي، وهو من أوائل قادة المقاومة الشعبية في تعز وشخصية موالية للإصلاح ومدعومة من قطر. شارك **أعضاء** من مجالس المقاومة في صنعاء وذمار والمحويت وإب وتعز ومأرب وعدن في تدشين المجلس الأعلى الجديد الذي يضم مقاتلين غير موالين إلى أي قوات عسكرية وأمنية حكومية.



التطورات الاقتصادية

السعودية تعلن دعمًا ماليًا جديدًا لليمن بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي

بعد طول انتظار أعلنت السعودية، في 1 أغسطس/ آب، منحة مالية جديدة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي لتمويل الموازنة العامة ودعم قيمة الريال اليمني إثر تدهور الموقف المالي للأخيرة خلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز. وصرّح السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر أنه سيُفرج عن الدفعة الأولى من المنحة الجديدة في 2 أغسطس/ آب، وبالفعل أعلن البنك المركزي اليمني في عدن، اليوم التالي، عن إيداع مليار ريال سعودي (أي ما يعادل نحو 267 مليون دولار أمريكي) في حسابه.

وصرّح مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، بمن فيهم محافظ البنك المركزي اليمني في عدن أحمد غالب ووزير المالية سالم بن بريك، عن أهمية المنحة الجديدة لتعويض التراجع الكبير في الإيرادات العامة (في أعقاب استهداف جماعة الحوثيين البنية التحتية لموانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت بالطائرات المسيّرة والصواريخ في حريف العام الماضي)، ولتغطية النفقات الأساسية (بما في ذلك رواتب موظفي القطاع العام واحتياجات الوقود لمحطات الطاقة في مناطق سيطرة الحكومة). كما سيساعد الدعم البنك المركزي اليمني في عدن على مواصلة عقد مزادات أسبوعية لبيع العملة الأجنبية وتغطية الاحتياجات التمويلية لاستيراد السلع الأساسية إلى جانب تحقيق الاستقرار في سوق صرف العملة.

وسبق للسعودية أن قدمت دعمًا ماليًا كبيرًا للحكومة اليمنية خلال السنوات الأخيرة، فبعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، تعهدت الرياض وأبو ظبي بدعم مالي قيمته ملياري دولار أمريكي. وصرّح الجانب السعودي وقتها أنه سيودع مليار دولار أمريكي عبر صندوق النقد العربي لدعم الإصلاحات الاقتصادية حتى عام 2025، بينما أعلنت الإمارات أنها ستودع 1.1 مليار درهم إماراتي (أي ما يعادل نحو 300 مليون دولار أمريكي) في حساب البنك المركزي اليمني بعدن، لكن محافظ البنك أحمد غالب كشف أواخر فبراير/ شباط 2023 عن تحديات تواجهها الحكومة في استخدام تلك الأموال، مع تشديد السعودية متطلبات الوصول إلى هذا التمويل على ضوء اتهامات سابقة بممارسات فساد. في عام 2021، اتهم تقرير لفريق الخبراء الأممي الحكومة بسوء إدارة الوديعة السعودية المقدمة عام 2018 لتمويل واردات السلع الغذائية الأساسية بقيمة ملياري دولار أمريكي، وعلى الرغم من سحب الأمم المتحدة هذه الاتهامات ضد البنك المركزي اليمني في عدن والمستوردين اليمنيين، تظل مسألة انعدام الشفافية بيئة مواتية للاختلاس وسوء إدارة الأموال.

حسب المعطيات، يظهر أن الوديعة الأخيرة تُمثل دعمًا ماليًا جديدًا تمامًا غير مرتبط بالتعهدات السابقة، وتأتي في وقت حرج بالنسبة للحكومة اليمنية بعد توقف مبيعات النفط والغاز في أعقاب هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة على موانئ تصدير النفط، وحرمان الحكومة من أكبر مصدر لإيراداتها. كما تفاقم العجز المالي للحكومة بعد الضغوط المُمارسة من سلطات الحوثيين على التجار المستوردين لإعادة توجيه الواردات من ميناء عدن إلى ميناء الحديدة منذ منتصف يناير/ كانون الثاني، مما كَبَدَ الحكومة خسائر في الرسوم الجمركية بقيمة 45-50 مليار ريال يمني شهريًا، وهو مبلغ **يعادل** تقريبًا رواتب الأفراد العسكريين والأمنيين في مناطق سيطرة الحكومة. أضاف إلى ذلك الحظر المفروض على أسطوانات غاز الطهي المنتجة محليًا والمصنّعة في مأرب، الذي أدى إلى قطع مصدر آخر من مصادر التمويل. بحلول منتصف الصيف، أصبح الموقف المالي للحكومة حرجًا لدرجة العجز عن توفير خدمات الكهرباء، وأدى انقطاع التيار الكهربائي في مناطق الجنوب إلى تأجيج الاحتجاجات وتبادل الاتهامات السياسية، إلى جانب استمرار انخفاض قيمة الريال وتأجيل عقد المزادات الأسبوعية لبيع العملات الأجنبية.

البنك المركزي في عدن: تسهيل الدفعة الثانية من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي

أعلن البنك المركزي اليمني في عدن، 17 يونيو/ حزيران، تسهيل الدفعة الثانية من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وإيداعها في حساب البنك لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك. ووفقًا للبنك، سيستخدم الدعم الجديد لعقد مزاداته الأسبوعية لبيع العملات الأجنبية، بهدف تمويل استيراد السلع الأساسية. ونوّه البنك إلى المساعدة التي قدمتها فرنسا وصندوق النقد الدولي والبنك الفيدرالي الأمريكي لإتمام العملية، علمًا أن الدفعة الثانية هي جزء من وحدات حقوق السحب الخاصة لليمن بقيمة 665 مليون دولار أمريكي التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي في أغسطس/ آب 2021.

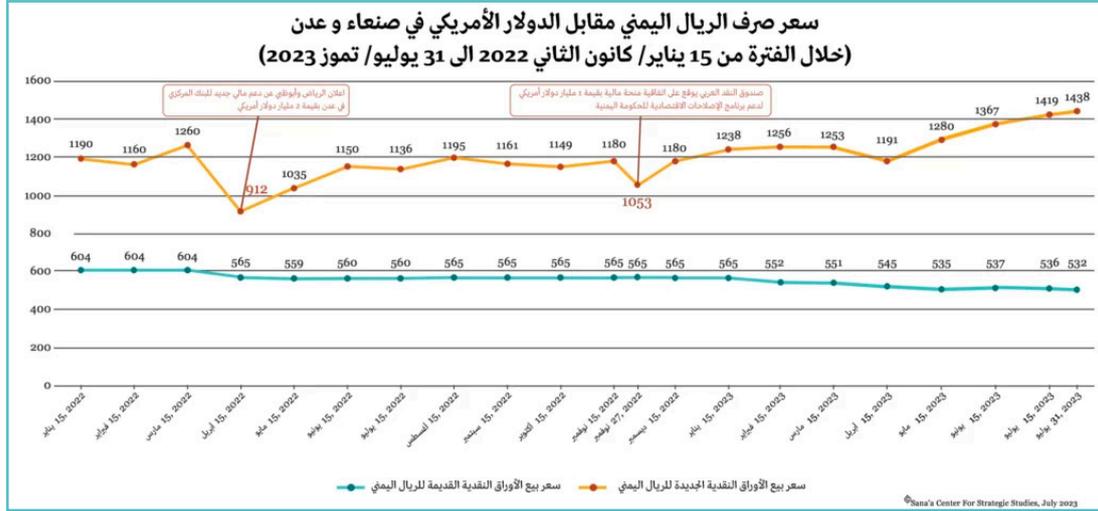
الرياض تعلن حزمة مشاريع و برامج تنموية ضخمة في حضرموت

في 26 يونيو/ حزيران، **أعلنت** الحكومة السعودية إطلاق برامج ومشاريع تنموية كبيرة في حضرموت، متعهدة بمئات الملايين من الدولارات للمحافظة الواقعة جنوب شرق اليمن، والتي أصبحت أبرز ساحة تنافس استراتيجية بين السعودية والإمارات. بلغت قيمة المشاريع العشرين، التي أطلقت عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، 1.2 مليار ريال سعودي (أي ما يُعادل 320 مليون دولار أمريكي) تغطي مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والنقل والطاقة. ونُظمت مراسم وضع حجر الأساس لعدد من هذه المشاريع بحضور رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العلمي، في أول زيارة له لحضرموت منذ توليه منصبه في أبريل/ نيسان 2022، إلى جانب محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي ومساعد المشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن حسن العطاس. تشمل مشاريع قطاع الصحة، إنشاء وتجهيز مستشفى الجامعة ومركز السرطان بجامعة حضرموت، ومشروع تجهيز مستشفى سيئون العام إلى جانب تزويد المحافظة بالوقود والمشتقات النفطية. من المقرر إنشاء محطة لفصل ومعالجة الغاز، إلى جانب محطة لتوليد الكهرباء في سيئون بقدرة 100 ميغاوات. كما تضمنت المشاريع المطروحة بناء طرق جديدة في المكلا، وإعادة تأهيل منفذ الوديعة الحدودي مع السعودية، وإعادة تأهيل مدينة شبام المدرجة على قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو. وركزت مشاريع أخرى على تحسين البنية التحتية للمياه ودعم القطاع السمكي عبر توفير قوارب صيد مزودة بمحركات.

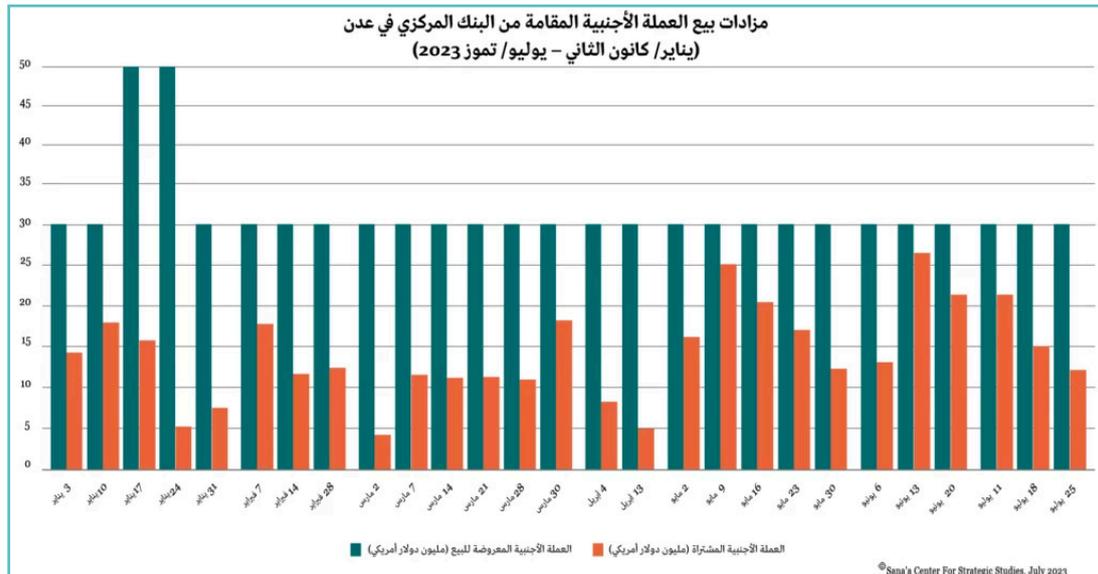
تراجع قيمة الريال قبل انتعاشه مجددًا عقب إعلان المنحة السعودية

شهد الريال اليمني تقلبات سريعة في مناطق سيطرة الحكومة خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، حيث انخفض سعر بيع الأوراق النقدية الجديدة للريال بنسبة 12 في المائة تقريبًا، من 1,316 ريالًا يمنيًا للدولار في 1 يونيو/حزيران إلى 1,474 ريالًا في 12 يوليو/تموز. مع تراجع القيمة إلى أدنى مستوياتها، تذبذب سعر صرف العملة كل ساعة تقريبًا حيث جرى تداوله في بعض محلات الصرافة بسعر يقارب 1500 ريال للدولار. هذه هي الدورة الثالثة التي تشهد فيها قيمة العملة انخفاضًا خلال الأشهر الثلاثة الماضية: حيث انخفضت العملة في النصف الأول من شهر مايو/ أيار بنسبة 7 في المائة مقابل الدولار، ومجددًا بنسبة 3 في المائة تقريبًا في النصف الأول من يونيو/ حزيران. شهدت قيمة الأوراق النقدية الجديدة للريال استقرارًا نسبيًا خلال الفترة من 21 إلى 27 يونيو/ حزيران، مع انخفاض بنسبة واحد في المائة من 1,360 ريالًا للدولار إلى 1,378 ريالًا، وهو تأثير إعلان البنك المركزي في عدن عن تسهيل الدفعة الثانية من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، في منتصف يونيو / حزيران، ونيته استخدام الأموال الجديدة لمواصلة عقد

المزادات الأسبوعية لبيع العملات الأجنبية. وشهدت قيمة الأوراق النقدية الجديدة للريال انتعاشًا متواضعًا خلال الأسبوع الثالث من يوليو/ تموز، بعد انتشار شائعات عن قرب تقديم السعودية دعمًا جديدًا. وبالفعل، سرعان ما انتعشت قيمة الريال بعد الإعلان عن المنحة السعودية الجديدة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي، لتشهد تحسنًا بنسبة 4 في المائة خلال الأيام الأولى من شهر أغسطس/ آب، من 1,438 ريالًا للدولار إلى 1,383 ريالًا. هذا التحسن جاء بعد فترة من التذبذب تراجعت فيه قيمة العملة في مناطق سيطرة الحكومة بالتزامن مع تراجع أرصدة خزائنها، بينما ظلت قيمة الأوراق النقدية القديمة للريال في مناطق سيطرة الحوثيين مستقرة، وتراوح ما بين 532 و 537 ريالًا للدولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



في 1 أغسطس/ آب، أعلن البنك المركزي في عدن تأجيل تنظيم مزاد بيع العملات الأجنبية رقم 28 لعام 2023، مع التحسن المستمر في سعر الصرف العملة إثر إعلان المنحة السعودية الجديدة. وذكر البنك أن القرار جاء استجابة لطلبات عدة بنوك فضلت الانتظار لحين انتعاش واستقرار قيمة الريال بصورة أكبر. كان البنك قد أعلن في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز نتائج ستة مزادات عُرض في كل منها مبلغ 30 مليون دولار أمريكي للبيع، وبلغ متوسط نسبة الشراء فيها 62 في المائة. عُقد 27 مزادًا لبيع العملات الأجنبية منذ بداية العام، حيث اشترت البنوك اليمنية 391 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 46 في المائة من الـ 850 مليون دولار أمريكي المعروضة للبيع.



انقطاعات التيار الكهربائي تُوَجِّح الاحتجاجات وسط تبادل الاتهامات

عانت جميع الأحياء السكنية بمدينة عدن الساحلية خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وبصورة أكثر تواترًا نتيجة النقص الحاد في الوقود بعد استنزاف منحة المشتقات النفطية المقدمة من الحكومة السعودية بحلول شهر أبريل/ نيسان الماضي. أعلن عن المنحة المُشار إليها في سبتمبر/ أيلول 2022، بقيمة 422 مليون دولار أمريكي، وقُدِّم بموجبها أكثر من 1.2 مليون طن متري من الديزل لتشغيل أكثر من 80 محطة كهرباء. في الخامس من يوليو/تموز، صرَّح وزير الكهرباء والطاقة الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي مانع بن يمين لصحيفة عكاظ السعودية عن عجز الوزارة في توفير الوقود لمحطات الكهرباء، مشيرًا إلى أن الحكومة تنفق عادة 75 مليون دولار أمريكي شهريًا لشراء الوقود اللازم لتوليد الكهرباء، ملقيًا باللوم على التخبط في اتخاذ القرارات والتدخلات الطارئة الارتجالية التي أفضت إلى الوضع المتدهور للكهرباء. لم تتمكن المؤسسة العامة لكهرباء عدن المملوكة للحكومة من تحصيل سوى جزء بسيط من المشتركين في خدمات الكهرباء، ما أدى إلى تراكم الديون.

في 11 يونيو/حزيران، أعلن أعضاء لجنة مناقصات الوقود التابعة للحكومة استقالتهم بشكل جماعي متهمين الحكومة بالفشل في وضع حلول كفيلة بمعالجة ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي في عدن ومناطق سيطرة الحكومة. زعم أعضاء اللجنة (المعيّنين من وزارتي الكهرباء والطاقة والنفط والمعادن وشركة مصافي عدن للإشراف على شراء وتأمين احتياجات محطات الطاقة من الوقود)، في بيان من صفحتين، بأن العملية المتبعة الحالية لتزويد محطات الطاقة بالوقود قوّضت القدرة على تشغيل تلك المحطات وجعلت من المستحيل تطبيق قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007 ولائحته التنفيذية. وزعموا أن رئيس الوزراء لم يمنح الموافقة سوى لشراء كميات محدودة من الوقود، تتراوح بين 3 آلاف إلى 10 آلاف طن، وهذه الموافقة لم تأت إلا بعد استنفاد مخزون الوقود بالكامل، وهو ما يخالف قانون المناقصات. اتهم البيان وزارة المالية والبنك المركزي في عدن بالتخلف عن سداد مستحقات موردي الوقود لعدة أشهر، مما تُبِط الأخيرين -لاحقًا- على تقديم عروض باستثناء الذين يرون في مخزونات الوقود المستنفدة فرصة لتضخيم أسعارهم. وذكر أعضاء اللجنة أنهم اقترحوا في عدة مناسبات طرح عطاءات/مناقصات كل ثلاثة أشهر أو بمجرد نفاذ 50 بالمائة من مخزون الوقود، إلا أن رئيس الوزراء رفض مطالبهم المتكررة بضمنان تغطية خطابات الاعتماد عبر البنك المركزي، التي قد تجذب مقدمي العطاءات الأجانب لتوريد الوقود بأسعار أقل وبالتالي توفير مبالغ ضخمة من خزينة الدولة.

تزايدت وتيرة انقطاع التيار الكهربائي في عدن ولساعات أطول خلال النصف الثاني من شهر يوليو/تموز، مع توفر الكهرباء في المنازل لمدة ست ساعات فقط خلال يوم كامل. كانت المؤسسة العامة للكهرباء في عدن قد أعلنت 10 يوليو/تموز عن خروج العديد من محطات الكهرباء العامة والخاصة عن الخدمة بسبب استخدام وقود ديزل متدني الجودة. وأشارت المؤسسة إلى أن الديزل المستخدم لم يخضع لاختبارات مراقبة الجودة، داعية إلى إمداد المحطات بوقود جديد بصورة عاجلة. في هذا السياق، أفادت وسائل إعلام أنه قبل عامين، وقعت الحكومة صفقة بقيمة 200 ألف دولار شهريًا مع شركة سيبولت اليمن لمراقبة كمية وجودة إمدادات الوقود التي تصل إلى محطات الطاقة، إلا أن الشركة لا تملك سوى مكتب واحد فقط في عدن وإمكانات محدودة لأداء مهامها ولا تملك معملًا كيميائيًا مخصصًا أو معدات لفحص مشتقات الوقود. بدلًا من ذلك، تُرسل الشركة عينات إلى مختبر شركة مصافي عدن لتحليلها، ثم تُصدر النتائج باسمها، ولا يتضح بعد ما إذا كانت شركة سيبولت اليمن كيانًا مستقلًا أم تتبع لشركة سيبولت إنترناشيونال، وهي شركة لفحص الحمولات النفطية مقرها في هولندا. ووفقًا للموقع الرسمي الخاص بشركة سيبولت إنترناشيونال، تم الاستعانة بخدمات الشركة من قبل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، كوكيل وطرف ثالث مكلف بفحص وتقييم حمولات المشتقات النفطية الممنوحة من السعودية إلى الحكومة اليمنية، وشملت مهامها رصد استهلاك الوقود اليومي لمحطات توليد الكهرباء وكذلك حجم الطاقة المُنتجة في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة ورفع البيانات شهريًا إلى لجنة الإشراف والرقابة، وهي لجنة مشتركة بين الحكومة والبرنامج السعودي.

تفاقمت معاناة السكان مع طول فترة انقطاع التيار الكهربائي، التي قيّدت حركة التنقل داخليًا، وأثرت على سير الأعمال التجارية، وهو ما أوجع غضبًا واحتجاجات واسعة النطاق ضد الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي، اللذين حُملا المسؤولية على فشلهما في التعامل مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمات العامة. تظاهر آلاف الأشخاص في عدن مطالبين بظروف معيشية أفضل وتوفير خدمات كهرباء يُعَوَّل عليها، واستخدمت الشرطة القوة لتفريق المتظاهرين ومنع مزيد من الاحتجاجات. شهدت محافظات حضرموت وأبين وحج احتجاجات مماثلة، حيث أفادت مصادر إعلامية عن إحراق المتظاهرين الغاضبين في حج إطارات السيارات وإغلاقهم الطريق الرئيسي المؤدي إلى عدن. ألقى المتظاهرون باللوم على الحكومة لفشلها كذلك في كبح التدهور السريع في قيمة الريال، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية كون معظمها مستوردة. من جانبه، وجه المجلس الانتقالي الجنوبي، المسيطر على العاصمة المؤقتة عدن، أصابع الاتهام إلى الحكومة باستخدام قطاع الكهرباء كأداة سياسية لتشويه صورة المجلس أمام مؤيديه، مشكِّكًا كذلك بقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات. لعبت هذه الخلافات المستمرة بين الطرفين دورًا في عرقلة توفير الخدمات الأساسية.

في خضم أزمة الطاقة.. المجلس الانتقالي الجنوبي يهدد بإعلان الإدارة الذاتية

مع استمرار أزمة الطاقة، اتخذت السلطات المحلية في عدن خطوة تمريديّة لم تدم طويلًا حيث هدّدت بوقف توريد أي إيرادات مالية للبنك المركزي اليمني في عدن. جاءت الخطوة في 12 يونيو/ حزيران، حين وجه محافظ عدن أحمد لملس المسؤولين المحليين بوقف توريد الإيرادات المحصّلة من الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة كميناء عدن، إلى حسابات الخزينة الخاصة بها لدى البنك. أعاد لملس تأكيد هذا القرار في كلمة ألقاها بتاريخ 17 يونيو/ حزيران أمام مجلس القيادة الرئاسي، حيث وصف الخطوة بالواجب الإنساني والأخلاقي بعد فشل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه عدن وأهلها، منوّهاً إلى أن القرار غير سياسي، بل تعبير عن الرفض التام لممارسات الحكومة السلبية واستخدامها ملف الكهرباء كأداة سياسية. وأكد أن السلطات المحلية في عدن طالبت مرارًا بحماية قطاع الكهرباء من الصراع السياسي، إلا أن أطرافًا معينة ما تزال مصرّة على استغلاله لخدمة أجنداتها السياسية.

في 13 يونيو/ حزيران، هدّد المجلس الانتقالي الجنوبي بإعلان الإدارة الذاتية في المحافظات الجنوبية، داعيًا المحافظين إلى أن يحذوا حذو لملس ووقف توريد الإيرادات المحلية إلى حسابات خزينة الدولة لدى البنك المركزي في عدن. وبالفعل، حذا العديد منهم تلك الخطوة، بمن فيهم محافظ شبوة عوض بن الوزير، الذي أصدر قرارًا مؤقتًا في 13 يونيو/حزيران بوقف نقل النفط الخام إلى خارج شبوة، قبل أن يتراجع عن قراره بعدها بيومين. استغل المجلس الانتقالي الوضع كفرصة لمهاجمة حكومة معين عبد الملك والمطالبة بتشكيل حكومة جديدة. سبق أن حاول المجلس فرض إعلان الحكم الذاتي في المحافظات الخاضعة لسيطرته بجنوب اليمن في أبريل/نيسان 2020، وخرج -حينها- أكثر قوة من الناحية الاقتصادية.

ورغم ترحيب العديد من النقابات العمالية والكيانات الأهلية في الجنوب بتصعيد المجلس الانتقالي ومحافظ عدن، هدأ الوضع بعد إصدار مكتب رئيس الوزراء تقريرًا مفصّلًا في 18 يونيو/ حزيران يوضح الإنفاق الحكومي على قطاع الكهرباء للتعاطي مع مزاعم محافظ عدن. زعم التقرير المُشار إليه أن أكثر من 60 في المئة من الطاقة الكهربائية المنتجة تُستهلك من قبل أهالي عدن، وأن تكلفة تزويد المحافظة بالطاقة لمدة ثمان ساعات فقط تبلغ حوالي 1.8 مليون دولار أمريكي. في 20 يونيو/ حزيران، تراجع لملس عن قراره، بعد صدور توجيه من مجلس القيادة الرئاسي بضمان استمرار إمدادات الوقود اللازمة لتشغيل محطات الطاقة، ووجّه المحافظ السلطات المحلية بإعادة توريد الإيرادات المحلية إلى البنك المركزي اليمني في عدن.

محكمة عدن تقضي بعدم قانونية الرسوم المفروضة على شاحنات النقل

قضت المحكمة الإدارية في عدن، 20 يونيو/ حزيران بعدم قانونية الرسوم التي تفرضها الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري على سائقي شاحنات النقل الثقيل. وأشار حُكم المحكمة (الصادر بعد دعوى قضائية رفعتها اللجنة النقابية لسائقي ومالكي شاحنات النقل الثقيل ضد الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري)، إلى عدم قانونية الرسوم التي جُمعت بين عامي 2012 و2023 باعتبارها مخالفة للقرارات الصادرة عن رئيس الوزراء.

خلال جلسات التقاضي، قدّم المحامي الممثل للجنة النقابية لسائقي ومالكي شاحنات النقل الثقيل في عدن أدلة تزعم تحصيل الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري 48.2 مليار ريال يمني خلال هذه الفترة، بينما حُصرت المبالغ المحددة قانونًا بـ 2.4 مليار ريال يمني فقط (أي حوالي 5 في المائة)، مما يُصنّف المبلغ المتبقي البالغ 45 مليار ريال يمني كرسوم غير قانونية تم تحصيلها قسرًا من سائقي الشاحنات بالمنطقة الحرة في عدن، ونقطة تفتيش الرباط في عدن، ونقطة تفتيش سيلة بلة في محافظة لحج.

ويسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على مركز صنع القرار في هيئة النقل، وسبق أن واجه مزاعم بالتورط في تحصيل رسوم غير قانونية. في منتصف أبريل/ نيسان، نفت الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري مزاعم نقابة النقل الثقيل بشأن فرض رسوم غير قانونية على الشاحنات، وذلك ردًا على مذكرة مُوجّهة إلى محافظ عدن أحمد لملس تتهم هيئة النقل بتحصيل 100 ألف ريال يمني من كل سائق شاحنة عند مدخل عدن مع عدم وجود ما يُثبت إيداع تلك الأموال لدى البنك المركزي.

في 21 يونيو/ حزيران، تناقلت تقارير عن صدور أوامر من القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري، فارس شعفل، بمداهمة مكتب نقابة النقل الثقيل في المنطقة الحرة عدن بحيا المنصورة، في أعقاب إعلانه (أي شعفل) أن الهيئة ستتولى تنظيم أنشطة الميناء بموافقة مجلس القيادة الرئاسي والمجلس الانتقالي الجنوبي ومكتب المحافظ. وردًا على المداهمة، أعلنت نقابة النقل الثقيل إضرابًا عامًا، مهددين باستمراره إلى حين تدخل المجلس الانتقالي والسلطات الحكومية لإقالة شعفل من منصبه. في 22 يونيو/حزيران، تقدّم أنيس المطري، رئيس نقابة النقل الثقيل، **ببلاغ** رسمي إلى المحافظ لمسل، عن حادثة المداهمة طالبًا المساعدة، وزاعمًا أن شعفل أمر بكسر أبواب المكتب بمساعدة ضباط أمن المنطقة الحرة، في إطار مساعيه لإخفاء الأدلة التي تكشف الرسوم غير القانونية المفروضة من الهيئة.

نواب يعترضون على بيع بوابة الاتصالات الدولية (عدن نت)

في 18 يوليو/ تموز، وقع 37 عضوًا في مجلس النواب التابع للحكومة على **رسالة** موجهة إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، يعترضون فيها على بيع بوابة الاتصالات الدولية (عدن نت) إلى شركة NX Group الإماراتية. وأشار النواب إلى أن ذلك سيكون إجراءً غير قانوني يخالف الدستور والقوانين النافذة، ودعوا العليمي إلى التدخل ووقف إتمام عملية البيع. كما أكد النواب في الرسالة أنه لا يوجد أي مسوغ دستوري أو قانوني يمنح مجلس الوزراء أو وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الحق القانوني بإقرار هكذا صفقات، التي لا يمكن أن يأذن بها سوى مجلس النواب. كما ذكرت الرسالة أن مثل هذه الاتفاقيات تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني وتمس أمن وسيادة البلاد، وتُخل بمبدأ الشفافية والتنافس العادل.

كانت الحكومة قد أصدرت القرار رقم 79 لسنة 2022 (نهاية ديسمبر/ كانون الأول) الذي يمنح شركة NX Group ترخيص لتشغيل عدن نت، إلى جانب عدد من الإعفاءات والامتيازات. **اعتبرت** وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الاتفاق شراكة وليست بيعًا، وجاء كضرورة لتحسين خدمات الاتصالات والإنترنت ووضع حد لسيطرة جماعة الحوثيين على القطاع. وبحسب الوزارة، تشمل الشراكة شركات عالمية كبيرة لعبت دورًا كبيرًا في تطوير القطاع في المنطقة، وأبرمت وفقًا لخطة توسعية درستها الوزارة.

لا يتضح بعد كيف جرى التوسط في الصفقة، إلا أن مصادر إعلامية **ذكرت** أن الوزارة تعترض بيع 70 في المئة من أصول شركة عدن نت، المسؤولة عن توفير خدمة الجيل الرابع (4G) لمستخدمي الإنترنت في عدن وغيرها من المحافظات الخاضعة اسميًا لسيطرة الحكومة. وشركة NX Group تأسست في أبوظبي قبل سبع سنوات، ولم يسبق لها أن انخرطت في مشاريع كمشغل لشبكة هواتف محمول، في حين أسست شركة (عدن نت) من قبل الحكومة في سبتمبر/أيلول 2018 لتلبية الطلب على خدمة الإنترنت والتي كانت تغطيها سابقًا شركة (يمن نت) ومقرها صنعاء، ولكسر احتكار سلطات الحوثيين لمنظومة الاتصالات.

ميناء رأس عيسى الخاضع لسيطرة الحوثيين يستقبل أول شحنة من

الغاز المنزلي

أعلنت وزارة النقل التابعة لسلطة الحوثيين في 6 يوليو/ تموز استكمال تفريغ شحنة من الغاز المنزلي في ميناء رأس عيسى بمديرية الصليف في الحديدة. كانت الناقل التي تحمل 14,825 طنًا متريًا من الغاز المنزلي هي الأولى من نوعها التي تصل الميناء منذ إضافة المرسى الجديد خاص بحمولات الغاز من قبل مؤسسة موانئ البحر الأحمر التي يديرها الحوثيون، والذي **بدأ** بناؤه في فبراير/ شباط 2016.

وُبدئ باستيراد الغاز المنزلي عبر ميناء رأس عيسى (الذي يضم مراسي في المياه العميقة لاستقبال السفن الكبيرة) في أعقاب حظر الحوثيين تدفق أسطوانات الغاز المنزلي المنتجة في منشأة صافر بمأرب إلى مناطق سيطرتهم، علمًا أن إيرادات الحكومة تكبدت خسائر بنحو 7 مليارات ريال يمني شهريًا نتيجة الحظر، الأمر الذي فاقم من الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة.

سلطات الحوثيين تُخفّض أسعار الوقود والغاز

أعلنت شركة النفط اليمنية التي تديرها سلطات الحوثيين خفض أسعار مشتقات البنزين والديزل في مناطق سيطرتهم اعتبارًا من 16 يونيو/ حزيران. وصرّح متحدث رسمي باسم الشركة أنه سيُباع جالون البنزين سعة 20 لترًا بسعر 9 آلاف ريال يمني (بعد أن كان يُباع بسعر 9500 ريال يمني)، ونفس السعر بالنسبة لجالون الديزل سعة 20 لترًا (بدلًا من 10 آلاف ريال يمني). جاء القرار بعد حساب تكلفة الوقود القادم عبر ميناء الحديدة حسب ما أفاد به المتحدث.

في سياق متصل، أعلنت الشركة اليمنية للغاز في صنعاء بتاريخ 29 يوليو/ تموز خفض أسعار أسطوانات الغاز المنزلي، اعتبارًا من اليوم التالي، حيث سُبَّاع أسطوانة سعة 20 لترًا بسعر 5,500 ريال يمني عبر وكلاء الشركة في الأحياء السكنية، وبسعر 6,500 ريال يمني في محطات الوقود للسيارات العاملة بالغاز الطبيعي وللمؤسسات التجارية. سابقًا، كانت أسطوانة الغاز سعة 20 لترًا تُباع بسعر 7,200 ريال يمني (مقارنة بـ 5 آلاف ريال يمني لأسطوانة الغاز المنتجة محليًا في مأرب)، علمًا أن أسعار الغاز شهدت ارتفاعًا بعد قرار الحوثيين حظر بيع أسطوانات الغاز المنزلي في مناطق سيطرتهم نهاية مايو/أيار.

سلطات صنعاء تعلن خفض تعرفه الكهرباء

في 21 يونيو/ حزيران، أعلنت وزارة الكهرباء والطاقة التابعة لسلطة الحوثيين بصنعاء عن تخفيض تعرفه وحدة الطاقة الكهربائية المُباعة للمستهلكين. وخلال مؤتمر صحفي، صرّح وزير الكهرباء والطاقة محمد البخيتي أنه سيتم اعتماد سعر 234 ريالًا يمنيًا لكل كيلو وات/ساعة من وحدة الطاقة الكهربائية المُباعة للمستهلكين من قبل المؤسسة العامة للكهرباء، وسعر 248 ريالًا يمنيًا لكل كيلو وات/ساعة من وحدة الطاقة الكهربائية المُباعة للمستهلكين من قبل مُلاك المولدات الكهربائية الخاصة، على أن تُعتمد التعرفة الجديدة بدءًا من 1 يوليو/ تموز. وأكد البخيتي أن قرار خفض التعرفة جاء تماشيًا مع تقلبات أسعار مشتقات وقود الديزل والمازوت، مهددًا باتخاذ إجراءات قانونية ضد مشغلي المولدات الخاصة غير الملتزمين بالتعرفة الجديدة المحددة.

تُعد هذه المرة الثانية التي تُخفّض فيها تعرفه الكهرباء منذ منتصف أبريل/ نيسان، حين خفضت الوزارة سعر وحدة الطاقة الكهربائية المُباعة للمستهلكين من قبل المؤسسة العامة للكهرباء إلى 270 ريالًا يمنيًا لكل كيلو وات/ساعة، وطالبت مُلاك مولدات الكهرباء الخاصة باعتماد سعر بيع 284 ريالًا يمنيًا لكل كيلو وات/ساعة. وفي مايو/أيار، أطلقت الوزارة حملة لفرص التعرفة الجديدة للكهرباء، مما أدى إلى إغلاق بعض محطات توليد الطاقة المملوكة للقطاع الخاص، وإحلال خدمات المحطات غير الممثلة للقرار بخدمات المؤسسة العامة للكهرباء.

عناصر حوثية تقترح مقر الغرفة التجارية بصنعاء وتشمّع عشرات

المحلات

في 1 يونيو/ حزيران، اقتحمت عناصر حوثية مسلحة مقر الغرفة التجارية الصناعية بصنعاء، ليعلن وزير الصناعة والتجارة في سلطة الحوثيين «محمد المطهر» تعيين **قيادة جديدة** للغرفة التجارية ممثلة بـ «علي الهادي» رئيسًا للغرفة و«محمد صلاح» نائبًا له. بعد هذا إجراءً غير مسبوق (أي فرض رئيس جديد على الغرفة، والذي عادة ما يُنتخب من قبل أعضاء الغرفة)، علمًا أن كلا الرجلين لا علاقة لهما بالقطاع التجاري وغير معروفين لدى أعضاء وقيادة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية في صنعاء.

جاءت هذه الخطوة على إثر خلاف حول القوائم السعرية المحددة من قبل سلطات صنعاء في مايو/أيار، وأصدرت بموجبه الغرفة بيانًا استثنائيًا أدانت فيه ممارسات الحوثيين للتحكم بالأسعار، قائلة إنها تهدد بخسائر مالية كبيرة للشركات والتجار لعدم مراعاتها التكاليف التشغيلية الكاملة عليهم وأنها يُفترض أن تُطبق فقط خلال شهر رمضان. وكانت وزارة التجارة والصناعة التابعة لسلطة الحوثيين قد أعلنت تخفيض أسعار مواد غذائية محددة في 23 مايو/أيار بنسبة تراوحت ما بين 3 و8 في المائة، وشملت سلعًا أساسية كالقمح والأرز والشاي واللبن والبيض والسمن وزيت الطهي والأجبان والبقوليات. وعلى ضوء القرار، شرعت عناصر حوثية بزيارات ميدانية منتظمة لتفقد الأسواق المحلية وشمّعت المراكز التجارية ومحلات البقالة ومنافذ البيع المخالفة للوائح.

ردًا على ذلك، أصدر الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بيانًا استنكر فيه هذه الإجراءات التي وصفها أنها مخالفة للقانون، وحذر من تداعياتها السلبية على القطاع الخاص. كما أدان المسؤولون في عدن هذه الخطوة، قائلين إن الدافع الخفي هو تعيين شخصيات موالية للحوثيين والسيطرة على الشركات المربحة وأسواق السلع. وفي منشور على موقع إكس (تويتر سابقًا)، وصف وزير الإعلام معمر الإرياني التطورات أنها «خطوة خطيرة» تهدف إلى «تدمير القطاع الخاص والقضاء على المؤسسات التجارية».

هذا ونفذت الفرق الميدانية التي عينتها وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء حملة رقابية جديدة ابتداءً من 4 يونيو/حزيران، أسفرت عن إغلاق عشرات المتاجر ومنافذ البيع في صنعاء ومدن أخرى، علمًا أن الوزارة بدأت الحملة بعد منح التجار مهلة أسبوع لاعتماد أسعار تتماشى مع القوائم السعرية الجديدة. تزعم الوزارة أن القوائم الجديدة صودقت بالتنسيق مع كبار المنتجين والمستوردين اليمنيين وبعد مراجعة دقيقة للأسعار في السوق العالمية والتكاليف ذات الصلة، بما في ذلك تكاليف النقل.

صدور حكم قضائي بحق مجموعة متهمه بقضية احتيال في صنعاء

أصدرت محكمة الأموال العامة في صنعاء حكمًا قضائيًا بتاريخ 7 يونيو/حزيران يقضي بسجن «بلقيس الحداد» مالكة مجموعة قصر السلطنة، لمدة عشر سنوات بتهمة الاحتيال والزامها بتسليم حوالي 28 مليار ريال يمني. تراوحت الأحكام الصادرة بحق 11 امرأة أخرى بين سنة وعشر سنوات، من بين 82 متهمًا بالاحتيال على 110 ألف شخص وبيع أسهم وهمية في مجموعة قصر السلطنة بما يقدر بنحو 66 مليار ريال يمني خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2016 إلى 15 يوليو/تموز 2020. وشمل الحكم أيضًا إدانة الصرافين المتهمين بالترح من العملية، حيث قضت المحكمة بمصادرة أموالهم وفرض عقوبات مالية كغرامات لتورطهم في القضية، علمًا أنه حتى تأريخه، لم تتمكن المحكمة من استرداد سوى مبلغ يقدر بنحو 7 مليارات ريال يمني.

كانت سلطات الحوثيين قد أحالت بلقيس الحداد قبل عامين (في يوليو/تموز 2021) إلى محكمة الأموال العامة ومكافحة الفساد بتهمة الاحتيال وغسل الأموال. في 9 يونيو/حزيران الماضي، أفادت وكالة سبأ بصنعاء أن عدد الضحايا تجاوز 300 ألف شخص، معظمهم من النساء حيث أفنعت الشركات المتهمه عشرات الآلاف منهن ببيع مجوهراتهن لشراء أسهم وهمية. وظهرت العديد من هذه الشركات الوهمية في اليمن بعد الأزمة المالية عام 2016، حيث استغلت الأوضاع الاقتصادية الصعبة لنهب مبالغ مالية كبيرة من المواطنين. عادة ما تقدم هذه الشركات نفسها كشركات مساهمة، لكن غير مسجلة قانونيًا ولا تملك مكاتب رسمية وتعمل وفق مخطط بونزي حيث تعتمد على مندوبين لتسويق أسهمها. يتم صرف أرباح للمساهمين الأوائل من أموال المساهمين الجدد، وتستمر الشركات على هذا المنوال لجذب أكبر عدد ممكن من الضحايا الجدد.

الحوثيون يوجهون بصرف نصف راتب شهر لموظفي القطاع العام

وجّهت وزارة المالية في صنعاء (بتاريخ 18 يونيو/حزيران) بصرف نصف راتب شهر للموظفين العموميين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، عن النصف الثاني من مستحقات أغسطس/آب 2018، تزامنًا مع قرب عيد الأضحى. يأتي ذلك بعد أن وزعت سلطة الحوثيين نصف راتب شهر بداية شهر رمضان المبارك، ومرة أخرى نهاية الشهر قبل عطلة عيد الفطر. هذا ولم يتلقَ موظفو الخدمة المدنية العاملون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون سوى راتب شهر ونصف منذ ديسمبر/كانون الأول 2022، ولا يزالون بانتظار سداد مستحقاتهم عن حوالي خمس سنوات من رواتبهم المتأخرة.

سلطات صنعاء تعلن مقاطعة البضائع السويدية

أعلنت سلطة الحوثيين في صنعاء مقاطعة البضائع السويدية اعتبارًا من 8 يوليو/تموز، ردًا على حادثة إحراق المصحف الشريف خارج أحد المساجد في ستوكهولم على يد مهاجر عراقي مسيحي في 29 يونيو/حزيران. كما يلغي القرار منح تراخيص عمل لأي منظمات سويدية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة التابعة لسلطة الحوثيين، لكن يُستبعد أن يكون للقرار أي تأثير ملموس بالنظر إلى العلاقات التجارية المحدودة بين اليمن والسويد.

برنامج الأغذية العالمي يعلن نيته تعليق برنامج الوقاية من سوء التغذية

أعلن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة نيته تعليق كافة تدخلاته في إطار برنامج الوقاية من سوء التغذية في اليمن أوائل شهر أغسطس/ آب، بسبب النقص الحاد في التمويل. ويتوقع أن يؤثر ذلك على 2.4 مليون شخص يعانون من سوء التغذية كانوا مستفيدين من البرنامج، ولا يزالون مصنفين من بين الفئات الأكثر ضعفًا. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أنه وجد من الضروري توجيه التحويلات القائمة على النقد إلى توزيعات غذائية عينية على أكثر من 900 ألف مستفيد نتيجة النقص الحاد في التمويل، منوهاً إلى أنه تلقى 28 بالمائة فقط من إجمالي المبلغ المطلوب المقدر بـ 1.05 مليار دولار أمريكي، علمًا أنه جرى تأكيد مساهمات بقيمة 139 مليون دولار أمريكي في يونيو/ حزيران من أستراليا والاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات المتحدة وصندوق التمويل الإنساني لليمن.

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): مراد العريفي، راين بيلى، ويليام كلوف، كيسي كومبس، أندرو هاموند، خديجة هاشم، يزيد الجداوي، إلهام عمر، غيداء الرشيدى، أسامة الروحاني، ميريام صالح، لارا اولينهاوت، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.



WWW.SANAACENTER.ORG